

مؤشر مدراء المشتريات PMI® لدبي التابع لمجموعة IHS Markit

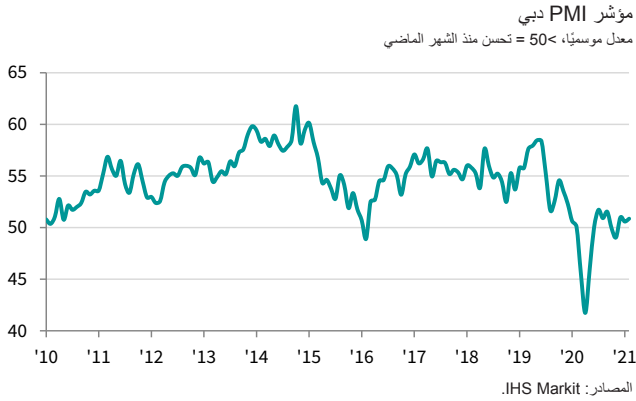
استمرار الانتعاش في فبراير، لكن الانكماش في قطاع السفر والسياحة يعيق النمو

النتائج الأساسية:

استمرار توسع مستويات الإنتاج

انخفاض طفيف في الطلبات الجديدة في ظل القيود الوبائية الجديدة

زيادة أعداد الموظفين للشهر الثاني على التوالي



تم جمع البيانات خلال الفترة من 11 إلى 22 فبراير 2021

تعليق

في إطار تعليقه على نتائج الدراسة الأخيرة، قال ديفد أوين، الباحث الاقتصادي في مجموعة IHS Markit:

"انخفضت تدفقات الأعمال الجديدة لأول مرة منذ شهر مايو الماضي في شهر فبراير، مما يشير إلى أن القيود المتجددة على الخدمات أعادت الانتعاش الاقتصادي من الوباء. وكان الانخفاض الإجمالي في المبيعات معتدلاً على الرغم من أنه لم يمنع الشركات حتى الآن من زيادة الإنتاج والتوظيف.

"أعطى النجاح في نشر لقاحات كوفيد-19 في دبي تفاؤلاً متزايداً للشركات بشأن نمو النشاط التجاري خلال الأشهر الـ 12 المقبلة. ومع ذلك، قد تكون التوقعات على المدى القريب متقلبة حيث تظل الحالات مرتفعة وتواصل مناطق أخرى من العالم تقييد النشاط والسفر. لا تزال الشركات في قطاع السياحة والسفر حذرة بشأن فرص مبيعاتها واحتمال عرقلة جهود إعادة بناء القدرات الاستيعابية للشركات."

أظهرت بيانات الدراسة الأخيرة لمؤشر مدراء المشتريات أن ظروف الأعمال في دبي استمرت في التحسن في شهر فبراير، حيث زادت أرقام الإنتاج والتوظيف في ظل تزايد الثقة بين الشركات في حدوث انتعاش اقتصادي قوي في العام 2021. ومع ذلك، فقد أبقى التوسع بسبب الانخفاض المتجدد في تدفقات الأعمال الجديدة التي تركز على قطاع السفر والسياحة والمرتبطة بالقيود الجديدة على التنقل.

مؤشر مدراء المشتريات (PMI®) التابع لمجموعة IHS Markit لمراقبة حركة الاقتصاد دبي هو مؤشر مشتق من مؤشرات انتشار فردية تقيس التغيرات في الإنتاج والطلبات الجديدة والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون السلع المشتراه. وتشمل الدراسة اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي، مع بيانات قطاعية إضافية منشورة بخصوص قطاعات السياحة والسفر، والجملة والتجزئة، والإنشاءات.

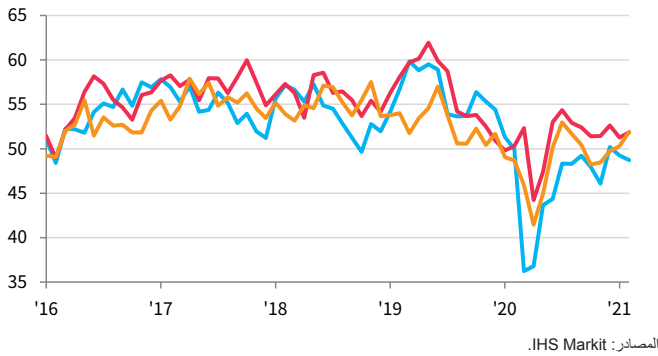
سجل مؤشر مدراء المشتريات دبي (PMI®) المعدل موسميًا التابع لمجموعة IHS Markit قراءة 50.9 نقطة في شهر فبراير، مرتفعاً بشكل طفيف عن 50.6 نقطة سجلها في شهر يناير ومشيئاً إلى تحسن ظروف العمل للشهر الثالث على التوالي. ومع ذلك، ظل المؤشر أقل بكثير من متوسطه على المدى الطويل البالغ 54.6 نقطة، وأشار إلى تحسن هامشي بشكل عام.

ازداد النشاط التجاري للشهر الثالث على التوالي خلال شهر فبراير، مع تسارع معدل النمو إلى وتيرة قوية منذ شهر يناير. وربطت الشركات التي شهدت توسعاً هذا التوسع بالمشاريع الجارية والعملاء الجدد وتحسن الظروف الاقتصادية منذ التأثير الأولي لمرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19). أما على مستوى القطاعات الثلاثة الخاضعة للدراسة، كان نمو الإنتاج أقوى في قطاع الإنشاءات، يليه قطاع الجملة والتجزئة، فيما خالف قطاع السفر والسياحة هذا الاتجاه مع مزيد من الانخفاض في النشاط.

في الوقت نفسه، انخفض حجم المبيعات في القطاع غير المنتج للنفط للمرة الأولى منذ شهر مايو 2020. وواجهت دبي قيوداً متزايدة على الخدمات التي تتطلب

تابع...

مؤشر PMI حسب القطاع
السفر والسياحة / البيع بالجملة والتجزئة / التشييد والبناء
معدل موسميًا، > 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصدر: IHS Markit.

تعليق

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44 2070 646 237
david.owen@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركات
IHS Markit
هاتف: +44 207 260 2234
joanna.vickers@ihsmarkit.com

التواصل المباشر مع المستهلكين خلال الشهر في ظل محاولات كبح الارتفاع الأخير في حالات كوفيد-19، والتي أفاد أعضاء اللجنة أنها أدت إلى انخفاض في الطلب، لكن الانخفاض في الأعمال الجديدة كان طفيفاً، وكان أقل حدة من الانخفاض المسجل في بداية الوباء. كما انخفضت الأعمال الجديدة في قطاع السفر والسياحة بأسرع معدل منذ شهر يونيو 2020.

وعلى الرغم من ضعف المبيعات، كانت كثير من الشركات في دبي متفائلة بأن اضطراب النشاط الاقتصادي سيكون مؤقتاً، وأن النجاح في نشر لقاحات كوفيد-19 قد يؤدي إلى انتعاش حاد في الإنتاج في وقت لاحق من العام. وقد ظهر ذلك من خلال بيانات توقعات الشركات التي أشارت إلى أعلى درجة ثقة تجاه العام المقبل منذ شهر سبتمبر الماضي. كما أفادت الشركات بوجود جولة أخرى من خلق فرص العمل، بعد ارتفاع التوظيف لأول مرة في 11 شهراً في شهر يناير. وكانت الزيادة الأخيرة في أعداد الموظفين هامشية فقط.

عاد تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج مرة أخرى في شهر فبراير، بعد انخفاض طفيف في نفقات التشغيل في بداية العام. وبالتالي، كان معدل تخفيض الأسعار من قبل الشركات في دبي هو الأدنى منذ شهر أغسطس 2019.

أشارت البيانات الأخيرة إلى أول تدهور في أداء الموردين في ثلاثة أشهر خلال شهر فبراير، حيث أشار بعض أعضاء اللجنة إلى مشاكل تتعلق بالتأخيرات الجمركية والقيود المفروضة على حركة البضائع. ومع ذلك، تمكنت الشركات من تخزين المزيد من مستلزمات الإنتاج، ما أدى إلى أول زيادة في المخزون منذ شهر أغسطس الماضي.

المنهجية
يتم إعداد مؤشر PMI® دبي التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالبيانات على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 600 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر فبراير 2021 في الفترة من 11-22 فبراير 2021.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن IHS Markit

تعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة العملاء معلومات الجليل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2021. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarkit.com لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأوضاع الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "Purchasing Managers' Index" (PMI®) إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو Markit أو حاصلتها على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.